إيقاف محاولة تلاعب بعقار حكومي في كربلاء بقيمة 11 مليار دينار

أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الأربعاء، عن إيقاف عملية التلاعب بتسجيل عقار مملوك للدولة في كربلاء المقدسة بقيمة (11) مليار دينار.

وذكر بيان للهيئة تلقته المطلع، أن:"جهود هيئة النزاهة الاتحاديّـَة، أثمرت عن إيقاف عمليّـَة التلاعب بتسجيل عقارٍ تعود ملكيّـَته للدولة في مُحافظة كربلاء المقدسة، مُبيّـنا أنّـَ:"القيمة التقديريّـَة للعقار تفوق أحد عشر مليار دينار".
وأشارت الهيئة بحسب البيان، إلى أن فريقاً ميدانياً مُؤلّفاً في مكتب تحقيق كربلاء المقدسة، رصد معلوماتٍ عن وجود تلاعبٍ وتزويرٍ في تسجيل عقارٍ تبلغ مساحته (596) م2 ويشغل موقعاً مُتميّزاً في المدينة، لافتا إلى أنّـَ:"أعمال البحث والتحرّي وجمع المعلومات والتدقيق قادت إلى الكشف عن أنّـَ ملكيّـَة العقار تعود إلى مُديريّـَة بلديّـَة كربلاء المقدسة".
وأضافت، أنّـَ:"الفريق شخّـَص عدم تدقيق جميع قيود العقار الذي استملكته البلديّـَة في أعوام سابقة، مُوضحةً أنّـَه جرت على العقار - الذي هو عبارة عن بناية هيكل قيد الإنشاء بواقع (10) طوابق حالياً، ومخطط له أن يكون (22) طابقاً - جرت عليه عدّـَة معاملاتٍ تصرّـُفيّـَة من تسجيلٍ وبيعٍ

وتوحيدٍ وإفرازٍ بأسماء عدّة مُواطنين، مُنوّهة بأنّ "قيمة العقار التقديريّة تصل إلى (11,026,000,000) أحد مليار دينارٍ".

وأوضحت أنّ، قاضي محكمة تحقيق كربلاء المقدسة المُختصّ بالنظر في قضايا النزاهة، قرّر إثبات عائديّة العقار إلى البلديّة، ووضع إشارة الحجز الاحتياطيّ، وتسليمه إلى المُمثل القانونيّ لمُديريّة البلديّة بموجب محضر تسليمٍ أصوليٍّ، للمُحافظة عليه كشخصٍ ثالثٍ، وعدم التصرّف به؛ لحين إقامة دعوى إبطال قيد العقار، وإعادة تسجيله باسم المالك الحقيقي.